المنظورات النظرية الجديدة للتحول الديمقراطي– المؤسساتية التاريخية كمنظور للتفسير–

New Theoretical Perspectives on Democratic Transition - Historical Institutionalism as Perspective of Explanation-

نعيم شلغوم *

جامعة سطيف2 – الجزائر

n.chelghoum-univ-setif2.dz

تاريخ الارسال:2022/02/27 تاريخ القبول:2022/10/03 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

يستعرض هذا المقال إسهامات المؤسساتية الجديدة واثرها في تطوير براديغم التحول الديمقراطي بتقديم منظور تفسيري جديد لكيفية حدوث هذا التحول عبر إيلاء الاهتمام بالعامل المؤسسي، ومن خلاله يتم مناقشة أهمية وقدرة هذا المنظور في تفسير كيفية حدوث التحول الديمقراطي عبر التطرق إلى الأطر والمفاهيم الجديدة التي جاءت بها النظرية المؤسساتية التاريخية، والتي أبانت على قدرة تفسيرية كبيرة بالتركيز على مسألة استقلالية الدولة وسلطتها من خلال تحليل تفاعلات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية باستخدام مداخل جديدة وعلى أساسها تقوم هذه الدراسة بعرض الطريقة التي تتم بها عملية التحول الديمقراطي.

إن هدف الدراسة يتمحور حول تقييم تأثير المنظور المؤسسي في تطوير علم التحول الديمقراطي انطلاقا من الإسهامات التي قدمتها المؤسساتية التاريخية، ومن خلالها تم التوصل إلى نتائج مفادها أن هذا المنظور بلورة مقاربة نظرية ومنهجية جديدة لمعالجة ظاهرة التحول الديمقراطي بالتركيز على الجانب المؤسسي الذي يبدوا أنه فتح آفاق جديدة للبحث في كيفية التأسيس للديمقراطية التي تحتاج إلى ترسيخها على نحو جيد بتبني مسار التغيير التدريجي للمؤسسات.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية، المؤسسات. التبعية للمسار. المراحل المفصلية. التغيير المؤسسي.

Abstract:

This article undertakes a critical review of the contribution of Neo-institutionalism by focusing the institutional factor in the evolution paradigm of transtology. In light of this perspective in the ability and importance on explaining the democratic transition by focusing on the new theoretical frameworks and concepts which showed The Explanatory Power of Historical Institutionalism.

The aim of study to evaluate the Institutional Perspective(on evolution the transtology Based on that reached a set of results that developing Theoretical and Methodological Approach to tackle with Democratic transition phenomenon. It focuses on institutional aspects in Opening new horizons for researche on establishing democracy needs to gradual change for consolidation in a good way

Keywords: Democracy, institutions. Path dependency. Critical junctures. Institutional change.

*المؤلف المرسل

مقدمة

منذ قيام الموجة الرابعة الديمقراطية أصبحت ظاهرة التحول الديمقراطي من أكثر المظاهر المثيرة للنقاش في أدبيات العلوم السياسية ويظهر ذلك في تعدد واختلاف النظريات المفسرة لها، تجد الإشارة أن المنظور الكلاسيكي لعلم التحول الديمقراطي (منظور التنمية والتحديث) الذي أنتج نظرية نمطية وعالمية للتحول الديمقراطي تستند إلى الخلفية الثقافية والقيمية الغربية باعتبارها كشرط لتحقيق الديمقراطية، إلى جانب هذا تم الترويج مع مطلع عقد التسعينيات لسياسات التعديل الهيكلي (السياسات الأرثوذوكسية) واعتبارها كنهج لدمقرطة الأنظمة السياسية في بلدان العالم الثالث، لكن مع مرور الوقت أبان هذا الطرح على قصوره في تفسير فشل تجارب التحول الديمقراطي التي خاضتها العديد من البلدان في العالم واختلاف سياقاتها وظروفها.

نتيجة لهذا عمل علماء التحول الديمقراطي (Transitology) في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على دحض مسلمة قيام نموذج عالمي للتحول الديمقراطي، وهذا بعدم تجاهل خصوصية الزمان والمكان وكذا تأثير الفاعلين السياسيين في عملية التحول إلى جانب التأكيد على أهمية العامل المؤسسي الذي كان بعدا مغيبا في التحليلات السابقة، باعتبارها تلعب دورا مهما في عملية التحول الديمقراطي وهذا ما بعكسه بروز النظرية المؤسساتية الجديدة (Néo-institutionnalism) التي تنطلق من فرضية مفادها أن استقلالية الدولة ومؤسساتها يعد عاملا حاسما في عملية التحول الديمقراطي وفي تحديد مستقبل الديمقراطية ومآلاتها، وعلى هذا الأساس اهتمت بالدولة ومؤسساتها وإدراجها في "علم التحول الديمقراطي" على ضوء تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ماهي الإسهامات التي قدمتها النظرية المؤسساتية التاريخية لتفسير التحول الديمقراطي؟

أهداف الدراسة: يتمحور الهدف الرئيس لهذه الدراسة في تسليط الضوء على التحولات النظرية الحاصلة في علم التحول الديمقراطي من خلال فهم مغزى هذا التحول النظري، الذي بلور منظور تفسيري جديد يركز اهتمامه على المؤسسات بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في مرحلتي التحول وتعزيز الديمقراطية، ونتيجة لهذا أصبح المنظور المؤسسي كبرنامج بحثي في "علم التحول الديمقراطي" .

منهجية الدراسة: على ضوء تعدد زوايا وتشعب إشكالية هذه الدراسة الإبستمولوجية والتي تتطلب اعتماد مقاربة منهجية متكاملة تتسق مع التطور النظري الذي يشهده علم التحول الديمقراطي بتوظيف مجموعة من المناهج والمقتربات توجه هذا البحث نحو بلوغ أهدافه العلمية وتتمثل هذه المناهج في ، أولا: المنهج الوصفي: يعد هذا المنهج الأكثر استخداما باعتباره يقوم على جمع المعلومات الكافية والدقيقة حول ظاهرة التحول الديمقراطي ولعل أن أهمية هذا المنهج بالنسبة لهذه الدراسة تكمن في جمع البيانات والحقائق المتعلقة بتوصيف هذه الظاهرة وتحديد العوامل المؤثرة فيها، ثانيا المنهج المؤسسي الجديد أعتمد بشكل واسع باعتباره خلفية نظرية ومنهجية تسمح بتسليط الضوء على أهمية المؤسسات التي تعكس قيم وتصورات الفاعلين بداخلها كما تكمن أهميته في تفسير كيفية حدوث التحول الديمقراطي، إذ يساعدنا على تقديم شروحات مفصلة حول أثر مؤسسات

الدولة من حيث تكوينها وكيفية تطورها والآليات المعتمدة في الحفاظ على بقائها واستمرارها، بجانب العوامل المؤثرة في تحفيز حدوث التحول الديمقراطي من جهة أو في منعه وتقييد مساره من جهة أخرى .

أولا: الأسس المفاهيمية والنظرية للدراسة

يعد التحول الديمقراطي من أهم المفاهيم المثيرة للنقاش في الآونة الأخيرة تستدعي تناوله من زاوية "التحول النظري" الذي يعرفه "علم التحول الديمقراطي"(Transitology) منذ منتصف عقد التسعينات الذي يعكس تعدد واختلاف الاتجاهات النظرية المفسرة لكيفية حدوث التحول الديمقراطي بالنظر إلى تعدد العوامل والمتغيرات والتي أدت إلى بروز مستويات تحليلية جديدة أصبحت تشكل خلفية نظرية لتفسير عمليات التحول الديمقراطي الجارية في العديد من البلدان، في هذا الإطار تعد النظرية المؤسساتية الجديدة (Néo-institutionnalism) كبراديغم جديد يهيمن على دراسات التحول الديمقراطي حاولت تقديم تفسيرات لكيفية حدوث هذا التحول وتحديد مساراته ومآلاته المستقبلية.

1. التحول الديمقراطي مدخل مفاهيمي نظري

لقد نال مفهوم التحول الديمقراطي اهتماما كبيرا في حقل السياسة المقارنة وينعكس ذلك في بروز اتجاهات نظرية جديدة عملت على تطوير هذا المفهوم الذي بدأ في التبلور والانتشار مع نهاية الحرب الباردة التي فتحت الباب أمام حدوث تحولات ديمقراطية في العديد من بلدان العالم .

1.1 تحليل مفهوم التحول الديمقراطي

تشير أدبيات التحول الديمقراطي إلى أن سقوط المعسكر الشيوعي ادى إلى اندلاع الموجة الرابعة للديمقراطية التي مست بلدان أوروبا الشرقية والعديد من دول العالم الثالث كان سببا في تراجع سطوة النظم التسلطية، نتيجة تنامي التحولات الديمقراطية التي تندرج ضمن ما يعرف "بالثورة الديمقراطية العالمية" اضحت هذه الظاهرة تمثل اتجاه جديد ورئيس في دراسة النظم السياسية في العالم الثالث[1]، في هذا الصدد يشير مفهوم التحول الديمقراطي في أوسع معانيه إلى الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي وخلال مرحلة التحول هذه يتم تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره وبناء نظام ديمقراطي جديد وتمس عملية التحول عناصر النظام السياسي ممثلة في: البنية الدستورية، والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، فضلا عن ذلك فقد تشهد عملية التحول صراعات، ومساومات، وعمليات تفاوض بين مراكز القوى داخل الدولة [2].

في هذا الإطار تؤكد أدبيات التحول الديمقراطي أنه يمر بمراحل متسلسلة ففي المرحلة الأولى يحدث الانفتاح في فترة من الثورة الديمقراطية والليبرالية السياسية نتيجة حدوث انشقاقات في النظام الديكتاتوري القائم تؤدي إلى بروز خطوط الصدع والخلاف بين المتشددين والإصلاحيين يتبعها اختراق / وانهيار النظام القائم وسرعة ظهور نظام ديمقراطي جديد تجدر الإشارة أن مرحلة الانتقال غالبا ما تنتهي بصياغة دستور جديد، ثم تليها مرحلة تعزيز الديمقراطية (consolidation) مع وصول حكومة جديدة إلى السلطة من خلال الانتخابات وإنشاء هيكل مؤسسي وطني ديمقراطي، ولعل أن هذه العملية تحتاج لمدى زمني طويل لأنها تسير بوتيرة بطيئة

يتم خلالها تحويل الأطر الديمقراطية إلى مادة ديمقراطية بإصلاح مؤسسات الدولة وتنظيم الانتخابات بصفة دورية وتقوية المجتمع المدني وتعويد المجتمع على ممارسة القواعد الديمقراطية الجديدة وتقبل " قواعد اللعبة الديمقراطية"[3].

وفقا لهذه المنهجية اهتمت أدبيات التحول الديمقراطي بتقديم عدد من المفاهيم المرتبطة به كالانتقال الديمقراطي والترسيخ للديمقراطية نالت اهتمام الدارسين المهتمين بدراسة ظاهرة تحول الأنظمة التسلطية إلى الديمقراطية بدأت تشغل حيزا واسعا، وهنا أعتبر التحول الديمقراطي كمرحلة يتم فيها تقويض اسس ودعائم النظام السياسي الدكتاتوري القائم تفضي إلى بناء نظام سياسي واقتصادي واجتماعي جديد، ومن خلال هذا تم التوصل إلى حقيقة مفادها أن التحول الديمقراطي يختلف من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي السائد ومدى تطور المجتمع، فالتحول قد يحدث بالطرق السلمية، كما حدث في الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في بعض دول أوروبا الشرقية في نهاية تسعينيات القرن العشرين، أو عبر الثورة، والعنف ولكن بدرجات مختلفة، كما حدث مؤخرا في تونس، ومصر ، وليبيا، واليمن[4].

2.1 التحول الديمقراطي كمدخل للتحليل

إن مقترب التحول الديمقراطي يعد مدخلا مهما للمقارنة إذ يسمح بتصنيف الأنظمة السياسية وتحديد طبيعتها ومدى ترسخ الديمقراطية في أي بلد، وبالعودة إلى الإسهامات التي قدمها "صامويل هنتجتون" المتمثلة في موجات الديمقراطية اتجهت أدبيات السياسة المقارنة إلى الاهتمام بالموجة الرابعة للتحول الديمقراطي التي مست دول أوروبا الشرقية بعد سقوط المعسكر الشيوعي، ومنذ ذلك الوقت توالت الدراسات المهتمة بالتحول الديمقراطي لمختلف دول العالم أنتجت منهجية لدراسة التحول الديمقراطي وبدلا من اعتماد نمط عام من التحول من النظام التسلطي لجأ الجيل الجديد من الباحثين إلى التعرف على الأنماط المختلفة للتحول بين عدد من الدول ومقارنتها لتحديد العلاقة بين مختلف التفاعلات الاستراتيجية وكيفية حدوث التحول الديمقراطي من ناحية ونواتج النظام السياسي من ناحية أخرى[5]. وقد ترتب عن هذا تزايد اهتمام دراسات التحول الديمقراطي للتغيرات التي مست العديد من الأنظمة السياسية في العالم الثالث أدت إلى بروز مدرستين (اتجاهين) في دراسة التحول:

أولا: مدرسة تركز على السياق المحيط بعملية التحول حيث برزت دراسات تهتم بالتحديث السياسي أولت أهمية للتحديث بالنسبة للبناء الديمقراطي، بجانب الدراسات البنيوية التي تعتبر أن التحول الديمقراطي يشترط حدوث تغيرات في بيئة الدولة وطبقات المجتمع تساير التطورات الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: مدرسة الفاعلين السياسيين تركز على دور الفاعلين (النخب السياسية والمثقفة والعسكرية) باعتبارهم مفتاح التحول وجوهره[6] .

على هذا الأساس تعتمد هذه الدراسة على أسلوب "مونك وولف" في دراسته لأثر نمط التحول الذي يتتبع العملية التغير المؤسسي ويحددها في مرحلة بداية التحول ويبرر تصنيفه ضمن مسار معين من دون آخر وينتهي بتوضيح كيف أن مسار التغيير المؤسسي يحدد طبيعة النظم السياسية الناشئة، وعلى ضوء هذا تصنف

انماط التحول استنادا إلى معايير مختلفة مثل توازن القوى بين النظام القديم والقوى المعرضة للتغيير أثناء التحول وسلاسة التحول وهوية العناصر التي تقود عملية التحول والاستراتيجيات التي يتم توظيفها في هذه العملية [7]، وتجدر الإشارة هنا أن معظم الدراسات الصادرة في هذا المجال اتفقت على أربعة أنماط لكيفية حدوث التحول الديمقراطي وبإمكانها تفسير كيفية حدوثه في أي بلد:

1- عملية التحول التي تبادر به الحكومة التسلطية (انتقال من الأعلى)Transition

2- عملية التفاوض تتم بين الحكومة والمعارضة أي التي تشترك فيها القوتان Tranceplacement

3- عملية الإحلال وهذه تبادر بها المعارضة بإزاحة الحكم التسلطيReplacement.

4- الانتقال من خلال التدخل الخارجي.

وفقا لهذه الأنماط يلاحظ أن غالبية تجارب التحول في العالم الثالث تنتمي إلى النوعين الأول والثاني بمعنى أنها تحدث وفق عمليات التحول والتفاوض التي تقوم بها الحكومات أو التي تأتي كمبادرة مشتركة من قبل الحكومة والمعارضة، ويرجع ذلك أن كلا من المعارضة والحكومة لا تتكون من جماعات متجانسة ومحددة بوضوح مما يوفر مساحة للجدل وإمكانية التوافق والتراضي بينهما لكن السؤال الذي يبقى مطروحا: لماذا تتحول دول بعينها من السلطوية إلى الديمقراطية وفي فترة معينة من الزمن؟ وهنا يقدم "صامويل هنتجتون" إجابة تستند إلى درجة التغيير الذي يحصل في النظام السلطوي ذاته والذي يختلف مداه وطبيعته باختلاف مجموعة الأبنية والمصالح المتصارعة داخل النظم السلطوية تبعا لتعدد وتنوع أنماطها[8] .

من هنا تبرز أهمية استخدام مدخل التحول الديمقراطي في مقارنة النظم السياسية فكما يرى الباحث "لورانس وايتهيد" في معرض مقارنته لعمليات التحول الديمقراطي أن المقارنة الثنائية تعد وسيلة ضمن وسائل أخرى متعددة للمقارنة تسمح بالتعامل مع التعقيدات التي تواجه الدراسات المقارنة في هذا المجال، وهي ليست بديلا عن المقارنة واسعة النطاق أو مقارنة الحالة الواحدة "تقرير الحالة" التي جاءت لتملأ الفراغ الموجود بين نظريات التحول الديمقراطي والخبرة القائمة بطرح أسئلة مشابهة تستدعي البحث عن العلاقة بين حالتين من حالات التحول الديمقراطي التي تتطلب تعمنيق البحث فيها بإجراء المقارنة التي تسمح لنا بمعرفة كيفية سير عملية التحول الديمقراطي بعد النجاح وكيفية استفادة النماذج المتعثرة في التحول الديمقراطي من خبرتها في تصحيح مساراتها، بهذا الخصوص تشير بعض أدبيات إلى أن المقارنة الثنائية لا تقدم إجابة صحيحة وغير قطعية عن سؤال كيف يتم التحول الديمقراطي فذلك يعتمد على السياق وماذا كان متاح وملائم في الحالات المختلفة، ومدى تباين الرؤى الاجتماعية والفهم العام للتحول الديمقراطي، كما يجب أن تحظى المسارات البديلة لما اتخذ بالفعل باهتمام مساوي، والمخرجات الخاصة بكل مسار[9].

من خلال هذا يبدوا أن مراحل التحول الديمقراطي تشوبها تعقيدات عديدة أولها يصعب تحديدها زمنيا تطرح سؤال كيف نحدد اللحظة الدقيقة التي يبدأ فيها التغيير؟ وكيف نحدد الفترة الانتقالية لتأسيس النظام الجديد؟ وبتعبير آخر أي لحظة يمكننا أن نتحدث على وجه اليقين عن ديمقراطية راسخة وعملية؟ ثانيا يأتي

التعريف الذي اقترحه معظم علماء الانتقال لمفهوم الديمقراطية الموحدة من نهج الحد الأدنى للديمقراطية الذي يأخذ الشروط التي ذكرها "روبرت دال" العديد من البلدان في عملية الدمقرطة أو العودة إلى النظام الاستبدادي، ثالثا تسلسل هذه المتواليات الثلاثة تطرح من ناحية أخرى تساؤل: كيف يمكن الاندماج في أطر تحليلية للتحولات حيث لا توجد مرحلة التحرر كما كان الحال مثلا في رومانيا الشيوعية أو ألمانيا الشرقية ؟ من ناحية أخرى يحاجج بعض الدارسين أن المرحلة الاولى قد لا تؤدي إلى التحرر من النظام الاستبدادي وإلى مأسسة الديمقراطية، رابعا يشير مصطلح "الانتقال الديمقراطي" إلى مصطلح أكثر دقة وهو "تعزيز الديمقراطية" وهنا تكون رحلة البحث عن الديمقراطية هدفًا يجب تحقيقه، وتبعا لهذا تم دراسة المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية من منظور "ما يجب أن يكون" وجعل علم الانتقال (Transtology) يأخذ طابعا غائيا "يبشر بفرص نجاح الدمقرطة الجارية وذكر الوصفات الواجب اتباعها"[10] .

على ضوء ما تقدم يمكن القول بأنه لا توجد وصفة سحرية جاهزة تضمن نجاح عملية التحول الديمقراطي فهناك العديد من الدروس التي يمكن تعلمها عربيا من تجارب الانتقال الناجحة على الصعيد العالمي، وتتمثل أهم شروط ومقومات هذا النجاح في: الحفاظ على الوحدة الوطنية وترسيخها للحيلولة دون حدوث انقسامات وصراعات داخلية خلال مرحلة الانتقال، ضرورة التصميم والتخطيط الجيد المرحلة الانتقالية وإداراتها من خلال التوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين على خارطة طريق واضحة لتأسيس نظام ديمقراطي وما يعنيه ذلك من التوافق على صيغة النظام السياسي المستهدف، ومراحل الانتقال، والترتيبات المؤسسية والإجرائية التي تلائم ظروف وخصوصيات الدولة والمجتمع في كل بلد[11].

2 .المنظور المؤسسي للتحول الديمقراطي

من خلال تتبع إسهامات وأدبيات علم التحول الديمقراطي(Transtology) يتضح أن هذا المجال البحثي شهد تطورات نظرية احتلت أهمية كبيرة في البرامج البحثية الجديدة التي بلورها رواد المنظور المؤسسي الجديد الذين عملوا على إعادة الدولة ومؤسساتها إلى بؤرة تحليل بالتركيز على فرضية ثبات / تغيير مؤسسات الدولة.

2. 1 أهمية براديغم المؤسسات في تحليل التحول الديمقراطي

إن عودة الدولة إلى صميم التحليل مع منتصف الثمانينات باعتبار الدولة كائنا سياسيا ومؤسساتيا يتمتع بالاستقلالية عن المجتمع والتي كانت محل تهميش في الأدبيات السياسية الامريكية، وهنا تعد الاسهامات التي قدمتها "تيدا سكوبول" و"بيتر إفان" أولى بوادر الاهتمام بالدولة ومؤسساتها وأصبحت كوحدة تحليل قائمة بذاتها ونتيجة لذلك أصبح مفهوم المؤسسات كثير التداول في الاعمال المتعلقة بالدولة وضعت في منزلة الفاعل المركزي[12]. بالتطرق إلى التفاعلات الحاصلة داخل المؤسسات وتسليط الضوء على الخيارات الاستراتيجية التي يتبناها الفاعلين السياسيين أثناء انشقاقهم عن النظام القديم ومدى تأثير المؤسسات في المجال العام وتأثيرها أيضا في سلوك الفاعلين وعلى أدوارهم داخل المؤسسات وكيفية إدراكهم وتفسير طبيعة مواقفهم تجاه المؤسسات،

من هذه الزاوية تم النظر إلى المؤسسات على أنها ليست قيود تحد من نطاق الخيارات المتاحة للفاعلين فحسب بل نظر إليها على أنها تمثل موارد مرنة يمكن لهؤلاء استخدامها لتحقيق أهدافهم[13].

في هذا الإطار يعرف دوغلاس نورث أن المؤسسات تمثل مجمل القواعد الرسمية والمؤسسات أساسها القواعد، كما أعاد نورث صياغة تعريف المؤسسات وفقا للتعريف التالي: "المؤسسات قيود يفرضها البشر على التفاعلات البشرية" وهي بمثابة قيود لا قواعد تثير مسألة التمييز بين القيود الرسمية وغير الرسمية، ليعيد دوغلاس نورث مرة أخرى صياغة مفهوم المؤسسات معتبرا إياها أنها "قواعد لعبة المجتمع"[14]، بهذا المعنى تعتبر المؤسسات كيانات غير ثابتة ومستقرة تشوبها تفاعلات داخلية ما يجعلها كيانات غير صماء، وفق هذا المنظور اتجهت الدراسات المهتمة بتجارب التحول الديمقراطي إلى تسليط الضوء على طبيعة المؤسسات القائمة بإيلائها أهمية خاصة باعتبارها الوعاء العام الذي يستوعب كافة أطراف اللعبة السياسية، في هذا الصدد جاءت مقاربة الانتقال الديمقراطي لتركز على مفاهيم الإجماع والاتفاق العام والصفقات السياسية والنخب السياسية وإدارة الصراع والثقافة السياسية وأهمية الحفاظ على الوحدة الوطنية التي لا يستقيم وجودها إلا بوجود الدولة، ومن خلال هذا قدم المؤسساتيون الجدد منظورا لتفسير التحول الديمقراطي يتجاوز المنظور الاقتصادي الذي قدمه "سايمور ليبسيت" والمنظور الثقافي لـ "غابرييل ألموند" و"سيدني فيربا"، معتمدين على نموذج التغييرات المؤسسية الذي قدمه "ستيفن كراسنر" الذي وصفته "كاثلين تيلين" و"سفين شتاينمو" بالنموذج الثابت الذي يفصل بين فترات الاستمرارية أو الاستقرار المؤسسي وفترات الأزمة، ولعل أن هذا النموذج ينطلق من فكرة مفادها أن "الفترات التي تحدث فيها تغييرات مؤسسية مهمة تخلق انحرافات تضع التطور التاريخي للمؤسسات في مسار جديد[15].

ولعل أن القوة التفسيرية للمنظور المؤسسي لمجريات التحول الديمقراطي تبرز في رصد وتتبع التغييرات التي تمس المؤسسات وتبعا للعلاقة الموجودة بين المؤسسات وبيئتها التي تحدد كيفية حدوث هذا التحول ضمن إطار المؤسسات التي تميل إلى عدم الأخذ بالحلول الثورية والجذرية، وعلى هذا المنوال يلخص رواد المؤسساتية الجديدة التي تتزعمها كل من (تيدا سكوبول،إيريك نورلدينجر وستيفان كرازنر، وآخرون...) براديغم المؤسسات (اقتراب الدولة) في خمس سمات أساسية هي:

1- مشكلة السياسة الرئيسية هي الهيمنة على الحكم أكثر منها تخصيص للموارد.

2-الدولة كفاعل أساسي وليس كمتغير وسيط وفي شكلها المؤسسي أو بمقتضى سياساتها لا يمكن فهم الدولة كمرآة عاكسة للتفضيلات الاجتماعية.

3- إيلاء الاهتمام بالقيود المؤسسية الرسمية وغير الرسمية على السلوك الفردي.

4- الاهتمام بالبعد التاريخي لفرص وقيود نشاط المؤسسات [16].

وفقا لهذا يشكل "براديغم المؤسسات" مدخلا مهما لتحليل التحول الديمقراطي يستمد أهميته من التحول النظري الحاصل في "علم التحول الديمقراطي" حيث أدت أساليب البحث لدى النظرية المؤسساتية الجديدة إلى بلورة متغيرات ونماذج تحليلية جديدة تفتح آفاقا واسعة امام البحث في الدمقرطة أنتجت منظورا ابستيمولوجيا

جديدا وهو بمنظور" توماس كون" يشبه ثورة علمية خلق معرفة جديدة ونظرية خاصة بالدمقرطة [17]، ولعل أن بروز هذا الاتجاه النظري الجديد كان نتاج للموجة الثالثة للديمقراطية في جنوب أوروبا –ثورة القرنفل في البرتغال (1974) وإسبانيا ما بعد فرانكو (1975)– بجانب التحولات الديمقراطية في أمريكا الجنوبية كالأرجنتين (1983) والبرازيل (1985) التي أدت إلى الإطاحة بالنظام السلطوي وقيام النظام ديمقراطي، في خضم هذا الحراك الديمقراطي قام العديد من الباحثين بدراسة هذه التجارب لتفسير عملية التحول المعقدة التي أفضت إلى حدوث تحول نظري كبير في علم التحول الديمقراطي مع النصف الأول من التسعينيات بانتقاله إلى نقطة تحول جديدة تتمثل في تراجع التحليل المبني على نظريات انتقال السلطة واستراتيجيات الفاعلين لصالح "الإرث المؤسسي" بمفهومه الواسع(المنظور المؤسسي)، ومن خلاله عمل كل من "خوان لينز" و"ألفريد ستيبان" بإعادة التوجيه دفة البحث نحو الاهتمام بثقل التاريخ الحديث بالتطرق المتتاليات المختلفة لتطور التنظيم السياسي والمستويات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية باعتبارها عامل رئيسيا مؤثرا في مسار التحول يحدد فرص بناء ديمقراطية فاعلة[18].

تبعا لهذه الافكار الجديدة نال نمط التحول الديمقراطي قسطا كبيرا من الاهتمام الأكاديمي نظرا للدور الذي يلعبه ليس فقط في تحديد طبيعة النظام الناتج عن التحول بل ايضا في تعزيز الديمقراطية وينبع هذا الاهتمام من اعتقاد مفاده أن فترات التحول في حقيقتها هي لحظات مؤسسة وتكوينية تضع المجتمع على المسار الذي يحدد مستقبله ويتبلور ملامح الإطار المؤسسي الذي تدار التفاعلات السياسية في كنفه، وعليه أصبح الإطار المؤسسي مدخلا مهما لتفسير التحول الديمقراطي بتسليط الضوء على أثر المؤسسات وأنماط الفعل السياسي وكذلك التغير الذي يحصل في علاقة الدولة بالمجتمع التي كان لها دورا مؤثرا في تجارب سابقة في التحول الديمقراطي (Institutional contexte –oriented)[19]، في هذا الشأن اهتمت أدبيات التحول الديمقراطي بتأثير العوامل المؤسسية الداخلية على عملية الترسيخ الديمقراطي معتبرة أن المؤسسات عاملا مفسرا لنجاح تجارب التحول الديمقراطي في كل من البرازيل وجنوب إفريقيا وبلدان أوروبا الشرقية، التي شهدت تحولا من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية وصفت بالمعقولة، نتيجة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وإضفاء الطابع المؤسسي الدستوري عليها بوضع قيود ذات على السلطة التنفيذية وإقرار ضمانات عملية لصون الحقوق السياسية الأساسية أفض كل ذلك إلى قيام مؤسسات سياسية ديمقراطية لا تزال قائمة وقد تمكنت جميع هذه الدول من تكريس الديمقراطية الدستورية التي لم ترتد ولم تتراجع عن هذه المكتسبات طيلة جيل كامل، ما يجعلها نماذج فريدة ومفيدة للتعلم من القادة السياسيين الذين ساعدوا على توجيه تلك التحولات التاريخية إلى الديمقراطية بنجاح[20].

وبهذا الخصوص يرى كل من "خوان لينز" و"الفريد ستيبان" أن وجود الدولة وقوتها يعد شرطا أساسيا لتعزيز الديمقراطية إذ يعتبران أنه من غير الممكن قيام نظام ديمقراطي من دون وجود دولة تتمتع بالاستقلال والتماسك وتبسط سلطانها على إقليمها وهذا الشرط يربطه روستوف بالوحدة الوطنية لأن الدولة التي تواجه انقسامات وتواجه جماعات تنازعها في سلطانها يعني الإنتقاص من مكانتها وقدراتها كدولة كاملة الأركان

يجعلها صالحة لكي تكون إطارا لقيام نظام ديمقراطي الذي يشترط أيضا وجود منظومة بيروقراطية فاعلة وقادرة على أداء دورها لبسط سلطان الدولة وتنفيذ مهامها بحيوية، وسيادة حكم القانون الذي يوفر ضمانات لحماية حقوق المواطنين وضمان حرية التنظيم من خلال وجود مجتمع سياسي قوي واضح التشكل[21].

على ضوء هذا يبدوا أن المنظور المؤسسي الأقرب إلى تفسير مجريات التحول الديمقراطي من منطلق أن المؤسسات تشكل إطارا للممارسة الديمقراطية وتعزيزها، في هذا الصدد نجد أن معظم الأدبيات المنظرة للتحول الديمقراطي تتفق على ضرورة وشرطية الدولة (وجود المؤسسات) قبل أي مسعى للحراك أو التحول، تحول دون حدوث الفوضى والحرب الأهلية وهذا ما تعكسه تجارب الدول التي انتقلت حديثًا إلى الديمقراطية حيث يحتمل أن تتعرض الدول التي تنتهج مسار الدمقرطة (democratization) لخطر نشوب الصراعات القومية العنيفة في حالة عدم إضفاء الطابع المؤسسي عليها وعلى النحو الذي يؤدي إلى نضج الديمقراطية[22]، وهذا ما يتطابق مع التوصيف الذي قدمه "آصف بيات في تحليله للثورات العربية التي فشلت في تحويل التعبئة الجماهيرية الهائلة إلى مؤسسات ثورية بديلة تأخذ مكان مؤسسات الدولة القائمة وتشكل إطارا مؤسسيا للشرعية الثورية الجديدة[23].

2.2. المؤسساتية التاريخية كمدخل لتفسير التحول الديمقراطي

وفقا لمنظور المؤسساتية الجديدة تعتبر الدولة ومؤسساتها شرطا مهما لنجاح التحول الديمقراطي وعلى هذا الأساس أولى المؤسساتيون التاريخيون أهمية كبيرة للمؤسسات وأدرجوها ضمن تحليلاتهم للتحول الديمقراطي الذي بدأ يحتل مجالا واسعا في إسهاماتهم التي تركز على مخلفات الماضي والإرث المؤسسي في عمليات التحول الديمقراطي، انطلاقا من فرضية "الحتمية التاريخية" التي تم من خلالها صياغة مفاهيم ونظريات تحاول تفسير كيفية حدوث التحول الديمقراطي، وهنا يشكل مفهومي "التبعية للمسار(Path Dependance) و"المرحلة المفصلية" (Critical junctures) إطارا نظريا مهما لتحديد ملامح التحول الديمقراطي وسيناريوهاته المحتملة.

في هذا الصدد تناول بعض رواد النظرية المؤسساتية التاريخية في أعمالهم الأكاديمية أمثال "ديفيد ستارك" و"لازلو بروست" و"جيل إيال" و"إيفان سيليني" و"إيلونور تاونسلي" الذين انتقلوا في دراساتهم في النصف الثاني من التسعينيات إلى نقطة تحول جديدة بوضع مفاهيم تخص سياق أوروبا الشرقية وهو نموذج التبعية للمسار (Path Dependance) الذي قدم كبديل لعلم الانتقال الكلاسيكي مستخدمين في ذلك هذا النموذج النظري ليس لتقييم التغيير الاجتماعي من حيث درجة الانتقال إلى الديمقراطية، ولكن لمعرفة التحولات غير المتوقعة التي تؤدي إلى "إعادة الترتيب وإعادة التشكيل وإعادة التركيب" تولد مزيجا جديدا من المنطق الاجتماعي التعددي الذي يمثل المجتمع، وهنا يعتبر هؤلاء الباحثين أن التحدي النظري الذي يواجههم يكمن في إيجاد "أفضل طريقة" لتحقيق وبلوغ الرأسمالية ذات النمط الغربي، رغم أن أنواع الرأسمالية قد تظهر في كل بلد وفقا للأطر المؤسسية السائدة لكن الأمر هنا لا يتعلق بتفسير الانتقال إلى الديمقراطية كظاهرة عالمية لا يمكن أن تخضع لقواعد عامة بل مرتبطة أيضا بالعمليات المتجذرة في واقع اجتماعي وتاريخي معين[24].

من هذا المنطلق نحاول الإحاطة وتعميق التحليل حول هذه المسالة وفقا لنظرية التبعية للمسار (Path Dependency) التي تعد من مرتكزات المنظور المؤسساتي التاريخي الذي يشير إلى أن خيارات الفاعلين تتحقّق عندما تتوافر المؤسّسات أو السياسات المساعدة على ذلك ولهذه الأخيرة تأثيرات مقيدة تمتد في المستقبل، ولعل أن ذلك يحدث باعتبار أن المؤسسات والسياسات لها خاصية القابلية للسكون وعدم الميل إلى التغيير وبمجرد تكون مسار محدد– لسياسات أو المؤسسات – فإن تغييرها إلى مسار آخر يتطلب جهدا كبيرا يتطلب عدم إغفال أهمية تأثير التاريخ[25]، تعكسه آثار الخيارات السابقة المشجعة على استمرار المؤسسات القائمة وعدم قابليتها للتغيير بصورة سهلة نظرا لترسب ورسوخ مؤسسات النظام القائم.

إن هذه الوضعية نجد لها تفسيرا في نموذج تحليل تغير الأنظمة لـ "جيمس ماهوني" الذي يعتبر أن عملية تغير الأنظمة تتم وفقا لطريقة التبعية للمسار (Path Dependency) تحدث وفق نمطين من المتتاليات هما: متتاليات التعزيز الذاتي تتسم بتشكيل وإعادة إنتاج نمط مؤسسي معين على مدى زمني طويل يطلق عليها "العوائد المتزايدة" يحقق للنظام المؤسسي– بمجرد اعتماده – فوائد متزايدة مع استمرار العمل به، ومع مرور الوقت يصبح من صعب التغيير ويكمن ذلك في صعوبة تجاوز الخيارات المنتهجة سابقا حتى لو كانت هذه الخيارات البديلة أكثر فعالية، أما النوع الثاني "متتاليات ردود الفعل" هي سلسلة من الأحداث المرتبة والمتصلة تأتي كرد فعل لأحداث سابقة زمنيًا و كل خطوة في السلسلة "تعتمد" على الخطوات السابقة[26]، إلى جانب هذا تحيلنا نظرية التبعية للمسار (Path Dependency) إلى التمييز بين نموذجين رئيسيين للتحليل النموذج الأول استخدمه "ديفيد ستارك" و"لازلو بروست" اللذان تساءلا حول طبيعة الموروثات المؤسسية وأثرها في تقيد ونمذجة الخيارات الاستراتيجية السياسية وكيفية هيكلة التفاعل الاجتماعي، اما النموذج الثاني فاستخدمه "جيل إيال" و"إيفان سيليني" و"إيلونور تاونسلي" وضعوه في صلب تحليل استراتيجيات النخب للبقاء مؤثرة في الفضاء الاجتماعي ويعرف هذا "التحول" بعبارة " الجدل المتقاطع " الذي يحدث بين الممارسات المعتادة للفاعلين من جهة والقيود المؤسسية التي تفرضها عملية تغيير النظام من جهة اخرى[27].

وعلى الصعيد الآخر، تشير نظرية التبعية للمسار(Path dependency) في تفسيراتها للتحول الديمقراطي إلى حقيقة مفادها أن المؤسسات قادرة على البقاء بعد مرحلة النزاع والتحول اين يعمل الإرث المؤسسي السلطوي على كبح ديناميكية الانتقال الديمقراطي إعادة إنتاجه وتحديد مخرجاته بما ينسجم والمنظومة القائمة وهذا ما وضحه "جيمس ماهوني" في تفسيراته لكيفية تغير النظام انطلاقا من طبيعة تنظيم جهاز الدولة القائم لاسيما تنظيم الجيش الذي يجعل النظام قادرا على التحمل ومقاومة التغيير[28]، وعلى نفس هذا النهج حدد "جيمس ماهوني" في دراسته كيفية تغيير النظام التي تحدث وفق طريقة "التبعية للمسار" التي تجعل خيارات الفاعلين الرئيسيين خلال الفترات المفصلية تتجه إلى تكوين مؤسسات لها خصائص إعادة الإنتاج الذاتي وهذه المؤسسات مهمة للتطور السياسي اللاحق واستمرارها ينتج سلسلة من ردود الفعل وردود الفعل العكسية تمثل مخرجات أساسية للنظام[29] .

ضمن هذا المنظور ذهبت قراءات في التحول الديمقراطي إلى تأكيد حقيقة مفادها أن طبيعة النظام السلطوي يحدد عملية" الانتقال" وقد سلطت العديد من الدراسات الضوء على هذه المسألة معتبرة أن أي انتقال من السلطوية لا يؤدي حتمًا إلى الديمقراطية، كما أن توافر مؤسسات للدولة يعد شرطا مسبقا قبل الحديث عن أي انتقال، وأخيرا في نشوء السلطوية التنافسية بوصفها نموذجًا قائمًا بذاته وليس بالضرورة حالة انتقالية إلى الديمقراطية[30].

على ضوء ما تقدم يبدوا أن نظرية التبعية للمسار (Path Dependancy) تشكل إطار ملائم لتفسير وتسليط الضوء على مجريات التحول الديمقراطي التي تتأثر بالاختيارات المتخذة في الماضي على الحاضر تعمل على تقييد عمل المؤسسات وينعكس ذلك على القرارات المتخذة في الحاضر[31].

في المقابل، قدم المؤسساتيون التاريخيون حججا لا ينفون من خلالها حدوث التغيير كلية وإنما يقرون بحدوث تغيرات مهمة على مستوى المؤسسات نتيجة حدوث "مرحلة مفصلية" (Critical junctures) تفرض رفع أو تخفيف القيود والإجراءات المعمول بها على الأطر المؤسسية القائمة والتي تحدد ملامح الفترة الانتقالية، وعلى ضوء هذا قدمت تفسيرات لكيفية حدوث التحول الديمقراطي استنادا إلى طبيعة التغيير الذي يحدث إما بوتيرة تدرجية تارة وبطريقة سريعة وجذرية تارة أخرى، مفترضة أنه كلما كان التغيير كبيرا في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قل وجود آليات للتغذية الاسترجاعية وضعفت محاولات إعادة إنتاج المؤسسات القديمة[32].

إضافة إلى هذا يوفر مفهوم "المراحل المفصلية"(Critical junctures) أدوات لدراسة الأصول السياسية وتغيير الترتيبات المؤسسية الهامة التي تمارس تأثيرا طويل الأمد على بيئتها الاجتماعية والسياسية، وهنا تكشف نظرية الظروف الحرجة عن نقاط القوة والضعف التي تشوب المؤسسات خلال هذه الظروف بوصفها لحظات تولد حالة الشك وعدم اليقين بشأن مستقبل الترتيبات المؤسسية القائمة تشكل أسباب وعوامل حاسمة تؤدي إلى وضع المؤسسات في مسار جديد يأخذ مجرى تاريخي مستمر، وبهذا المعنى فإن المرحلة المفصلية(Critical junctures) تشكل علامة فارقة في تاريخ أي نظام يتم خلالها إسقاط المسلمات القائمة وتفتح الباب أمام تحول النظام من السلطوية إلى الديمقراطية مستندة في ذلك إلى فكرة أن المسارات المؤسسية ليست حتمية إلى الأبد فقد تحدث منعطفات تاريخية نتيجة وقوع أزمات كبرى تفرض إحداث تغيرات مهمة في المؤسسات القائمة، وهنا يميز المؤسساتيون التاريخيون في وصفهم تدفق طريقة الأحداث التاريخية وجريانها بطريقة تمزج بين فترات انتظام واستمرارية تارة وبين فترات انقطاع تارة اخرى تسمى بالأوضاع الحاسمة قد تنتج تغيرات مؤسساتية كبرى توجه تطورها التاريخي نحو مسار جديد[33].

بناءا على مفهوم المراحل المفصلية (Critical junctures) يمكن إيجاد صيغة للربط بين ثبات المؤسسات وديناميكية التحول الديمقراطي ووفقا لطروحات المؤسساتية التاريخية التي تعتبر أن مسار تطور المؤسسات ليس حتمي إلى الأبد ففي بعض الفترات الحرجة (حدوث أزمات كبرى) قد تؤدي إلى إحداث تغيير سريع يأتي على شكل تحول تاريخي في المنظومة المؤسسية للدولة التي تشهد فترات زمنية طويلة من الاستقرار مقابل فترات

قصيرة من التغيير تولدها هذه المراحل المفصلية، وهي بمنظور المؤسساتية التاريخية تشكل عوامل اللاستقرار ناتجة عن وقوع أزمات كبرى قد تكون اقتصادية أو نزاعات عسكرية تترك أثرا كبيرا على المؤسسات نتيجة ضعف تأثير العوامل الهيكلية –الاقتصادية والثقافية والأيديولوجية والتنظيمية– على الفعل السياسي لفترة قصرة نسبيا ما يؤدي إلى توسيع خيارات الفاعلين السياسيين الأقوياء خلال هذه الفترة القصيرة[34].

إن المرحلة المفصلية بمفهوم تشارلز تيلي تمثل "حالة ثورية" قد تؤدي إلى تحقيق" نتيجة ثورية" تتمثل في انتقال السلطة من يد الماسكين بها في الماضي إلى تحالف جديد يمكنه أن يشمل بعض أعضاء السلطة القديمة من منظور أدبيات العلوم السياسية الأمريكية التي تعتبر الثورات هي انهيار نخب وصعود نخب أخرى مكانها ومن خلال هذا عرف "تشارلز تيلي" الثورة بأنها انتقال السلطة من فريق إلى آخر فالثورة بالأساس انتقال للسلطة على مستوى الدولة حيث تتصارع النخب من أجل السلطة[35]، في خضم هذا الصراع يحدث "انتقال قسري للسلطة" يشمل على الأقل كتلتان منفصلتان من المتنافسين الذين يقدمون مطالب غير متوافقة للسيطرة على الدولة مع دعم بعض الشرائح الاجتماعية الكبيرة لمطالب المتنافسين" تشير إلى ان جميع التغييرات المفاجئة قد تحدث في منظومة حكم الدولة [36]، وفي هذه المرحلة يتم إعادة صوغ قواعد العملية السياسية نظرا لشيوع حالة من السيولة السياسية والاجتماعية الشديدة وتزايد حالة عدم اليقين وتتولى فيها نخبة جديدة مقاليد السلطة وإدارة الحكم وتشهد بداية إعادة توزيع موارد القوى السياسية والاقتصادية وتنشأ فيها مصالح ومراكز قوى مستفيدة جديدة وبما يعني أن هذه المرحلة قد تشهد إرساء هيكل جديد للفرص السياسية لمختلف الفاعلين السياسيين في ضوء ما تتسم به تلك المرحلة من سمات عدة منها شيوع حالة من الشك وعدم اليقين وكذلك حالة عدم الثقة في مختلف الاطراف السياسية فضلا عن انتشار حالة من السيولة الاجتماعية والسياسية الشديدة هذا إضافة إلى بروز تعقيدات ومعضلات المرحلة الانتقالية سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الأمني أو السياسي[37].

من المفيد التذكير هنا بأن عملية انتقال السلطة في المرحلة المفصلية (Critical junctures) نالت قسطا وافرا من الاهتمام لدى رواد المؤسساتية التاريخية الذين قاموا بتتبع ورصد التغييرات التي تطرأ على المؤسسات خلال هذه الفترة أين اعتبروا بان التغيير يكون مرجحا عندما تنشأ عوامل مواتية من داخل بيئة المؤسسات نتيجة للتوترات التي تولدها مجموعة من الأطر المؤسسية التي تدفع المؤسسات إلى تغيير ذاتها، في هذا الإطار أولى المؤسساتيون التاريخيون أهمية لمفهوم التغيير المؤسسي (Institutional change) الذي هو وليد عوامل داخلية تشكل قوة دافعة وراء حدوثه وهنا تم دمج مفهوم النضال والصراع والتفاوض في المؤسسات مشيرين إلى حقيقة مهمة وهي أن المؤسسات تبقى محل صراع وتنازع خلال الفترات الانتقالية، بالنظر إلى طبيعة التفاعلات الداخلية التي تسمح بالكشف عن كيفية مشاركة الفاعلين ووضع ميزان القوى بينهم والذين يتنافسون فيما بينهم وقد يتغيرون أو لا يتغيرون، وتجعل عمليات إعادة الإنتاج والتغيير المؤسسي تؤسس لبعضها البعض أين تقوم بعض القوى على تغيير المؤسسات بينما تعمل بعض القوى الأخرى على الحفاظ على وجودها واستقرارها[38].

لهذا نجد مفهوم التغير المؤسسي (Institutional change) يحتل أهمية كبيرة في أدبيات المؤسساتية التاريخية الذي أعطى لها دفعة قوية إلى الأمام بلور بذلك برامج بحثية جديدة لديها، فكما يوضح كيلي تساي(Kellee Tsai) أن طرق التغيير المؤسسي التدريجي في منظور المؤسساتية التاريخية غالبا ما يحدث من خلال الممارسات غير الرسمية، وهنا يجادل "تساي" بأن الجوانب المؤسسية غير الرسمية موجودة في جميع المؤسسات بغض النظر عن نوع النظام أو مستوى تطوره أو كيفية فرض الدولة لشرعيتها، وهنا يقترح تساي مفهوم " المؤسسات غير الرسمية التكيفية " مفترضا وجود مؤسسات غير رسمية شاملة ومخربة كما أنها في الوقت ذاته تلعب دور المسهل لعملية إصلاح المؤسسات الرسمية القائمة" بشكل جيد، وهنا يدعو "كيلي تساي" رواد المؤسساتية التاريخية إلى إدراج المؤسسات غير الرسمية ضمن برامجهم البحثية لتوضيحها[39] .

أما بالنسبة لكيفية حدوث التغيير المؤسسي فيعتبر جون كيمبل (john Campbell) يحدث عبر تطعيم طبقات مؤسسية جديدة بالمؤسسات القائمة أو عندما تظهر نماذج مؤسسية جديدة وتحل محل القديمة وهذه العمليات تحدث بصفة متعاقبة وفق عمليات التكديس أو إزاحة لمؤسسات القائمة، فعملية التكديس تتم وفق حركية خطية تسمح بإدراك الفاعلين أن مصالحهم ستخدم بشكل أفضل عبر إضافة مبادئ أو ممارسات مؤسسية جديدة إلى المبادئ أوالممارسات القديمة على أمل أن تتطور المبادئ أو الممارسات الجديدة وتؤدي إلى منع عودة الأطر القديمة، أما في ظل عملية إزاحة المؤسسات القائمة فإن الفاعلين يأخذون في حساباتهم إلغاء المؤسسات القديمة وإضافة مؤسسات جديدة بإحداث القطيعة، تجدر الإشارة هنا أنه في كلتا هاتين الحالتين يحرص الفاعلين على إصلاح المؤسسات [40].

استنادا إلى هذا ذهبت رائدة المؤسساتية التاريخية "كاتلين تيلين" وزملائها إلى تبيين الكيفيات التي تتغير بها المؤسسات معتبرة أن ظاهرة الجمود المؤسسي ناجمة عن رسوخ الممارسات والأطر المؤسساتية السابقة التي نشأت عليها الدولة مولدة بذلك ظاهرة التبعية للمسار، لكن هذا لا يعني حدوث التغيير المؤسسي الذي يأتي غالبا على شكل تغيرات باطنية غير مرئية بطيئة تتراكم بالتدرج[41] ، بهذا الخصوص حددت كل من "كاتلين تيلين" و"وليام ستريك" كيفية حدوث التغيير المؤسسي وفق أنماط متعددة تبعا لاختلاف سياقاته ومن خلالها تم تقديم تصنيف للتغيير المؤسسي ربما يكون الأشهر لأنه يتم وفق خمسة أنماط أو طرق وهي كما يلي:

أ– طريقة الانتقال(Déplacement): تقوم هذه الطريقة على إعادة اكتشاف أو تفعيل الأساليب العملية المهمشة التي لا تزال كامنة في عناصر النظام المؤسساتي، ويوجد نوع آخر من التغير في هذه الطريقة يبرز في إدخال ممارسات مؤسساتية مستوردة من بلدان أخرى أو من ميادين مغايرة، أين تكون محركات التغيير بداخل السياسة العامة محمولة من قبل فاعلين إما لأن مصالحهم صارت متناقضة مع الممارسات المعمول بها وإما أنهم يريدون اختبار أساليب عمل جديدة ضمن المؤسسات القائمة للتكيف مع مستجدات خارجية[42].

ب– طريقة التكديس(Empilement): تؤدي هذه الطريقة من التغيير المؤسسي إلى إضافة منظومات جديدة في جوانب المؤسسات القائمة تزيد من أهمية المنظومات الجديدة تؤدي تدريجيا إلى تفكيك المنظومات المهيمنة،

والآلية الأساسية التي تحقق التغيير في هذا النمط هي آلية النمو التفاضلي حيث تنمو المنظومات الجديدة إلى أن تحل محلها للمنظومات القديمة بشكل تدريجي.

ج– طريقة الانحراف (La dérive): تكمن هذه الطريقة في عدم قدرة لمنظومة مؤسساتية القائمة على التكييف مع السياق الجديد ما يفرض تعديل المؤسسات القائمة مما يحدث تفاوتا بين المؤسسات القائمة والسياق الجديد الذي يؤدي إلى تفكك المؤسسات القائمة وقيام أخرى جديدة، ويتبلور هذا الصنف عند حدوث تحول في السياق الاجتماعي وبمسايرته لمستجدات المرحلة لكن من دون بلورة برنامج جديد نظرا لحدوث اختلال ظرفي في السياسات العامة يتزامن مع تأثيرات السياق الجديد [43].

د– طريقة التحويل(La conversion): تتعلق بإعادة توجيه المؤسسات القائمة نحو أهداف جديدة أو وظائف جديدة وتنشأ عملية التغيير من خلال تزايد التفاوت والتباين بين القواعد المؤسساتية وبين تطبيقها في الواقع، نتيجة لغموض هذه القواعد الناجمة عن تسويات معقدة التي فرضها السياق الجديد، ولعل ان هذا النمط من التغيير مرتبط بإصلاح البرامج القائمة من دون استحداث سياسة عامة جديدة .

هـ– طريقة الإنهاك (L'épuisement):هذا النمط من التغيير المؤسسي يقع عندما يعتري المؤسسات القائمة إعياء وضعف شديد نظرا لعجز هذه المؤسسات عن تأطيرها ومواكبتها للسياق الجديد ، مما يولد من داخلها عملية التدمير الذاتي تؤدي إلى إزالتها بصورة تدريجية [44].

مما لا شك فيه أن هذه المقاربة التحليلية التي صاغتها كل من "كاتلين تيلين" و"وليام ستريك" تقدم رؤى مهمة حول التغيير المؤسسي (Institutional change) معتبرين أن المؤسسات تتغير بتغير وظائفها وعلى ضوء هذا قدم هذان الباحثان ثلاث احتمالات للتغيير المؤسسي، الاحتمال الأول هو الانحراف وهو الموقف الذي تتغير فيه البيئة المحيطة بالمؤسسة بطرق تغير نطاق ومعنى ووظيفة المؤسسة يحدث هذا أحيانًا عن طريق الصدفة، وفي أحيان أخرى يحدث نتيجة تجاهل الفاعلين بصفة عمدية بالإبقاء على المؤسسة لكن مع تكييفها مع بيئتها، أما الاحتمال الثاني التحويل وهو وضع لا تتغير فيه المؤسسات الرسمية في حد ذاتها ولكن يتم إعادة توجيهها نحو أهداف أو وظائف جديدة، بالنسبة للاحتمال الثالث وهو الإنهاك يمثل حالة تتلاشى فيها مؤسسة ما تدريجيا لأنها لم تعد تعمل وفقا لما هو مطلوب أي أنه لم يعد ينتج ما يكفي من العوائد أو الفوائد مقارنة بتكاليفها، من هنا يتضح أن هذه الأنماط الثلاثة من التغيير المؤسسي– الانحراف والتحويل والإنهاك– تعد من الإسهامات التي ابتكرها هذان الباحثان اللذان انطلقا من فكرة أن التغيير المؤسسي مرتبط بالفجوة التي قد تظهر بين النوايا والنتائج الفعلية التي وصلت إليها عملية بناء المؤسسات[45].

بالعودة إلى مفهوم التغيير المؤسسي(Institutional change) الذي تناوله رواد المؤسساتية التاريخية يمكن التمييز بين نمطين من التحول الديمقراطي الأول يتسم بالتغيير التراكمي التدريجي بمعنى أنه تغير بمقدار، بينما التحول الجذري يأخذ شكل المراحل الانتقالية التي تأتي عقب الثورات والاحتجاجات الشعبية غالبا ما يترتب عنها تغير نوعي يتمثل في انهيار المؤسسات القائمة ونشوء مؤسسات جديدة.

يتضح من العرض السابق، أن إسهامات المؤسساتية التاريخية تشكل آفاقا للقيام بدراسات مقارنة لعمليات التحول الديمقراطي في ظل قصور منظور التنمية والتحديث في تقديم تفسيرات وافية للتجارب الفاشلة للتحول الديمقراطي خاصة في البلدان العربية التي شهدت انتفاضات شعبية طيلة الفترة الممتدة بين (2011–2019) تطالب بإقامة أنظمة سياسية ديمقراطية فعلى الرغم من توفر بعض الشروط الاقتصادية والاجتماعية المسبقة لقيام الديمقراطية في هذه الدول إلا أنها فشلت في تحقيق هذا المبتغى، هذا ما يقودنا إلى تعميق البحث حول المسألة الديمقراطية بتسليط الضوء على البنية المؤسساتية القائمة ورد الاعتبار للمسار التاريخي الذي يحيلنا إلى الفرضية التي طرحها رواد المؤسساتية التاريخية مفادها أن الأنظمة الرئاسية أكثر قدرة على البقاء من الأنظمة البرلمانية وشبه البرلمانية، وهذه المسالة تفتح النقاش حول طبيعة الأنظمة السياسية في بلدان الربيع العربي ذات الطابع الجمهوري (النظام الرئاسوي) التي أبانت على قدرتها في الصمود ومقاومة موجة التحول الديمقراطي التي ولدتها الانتفاضات الشعبية وفقا للأنماط والترتيبات المؤسسية المعتمدة سابقا التي تمنع تغييرها جذريا.

ثانيا: مظاهر تأثير الإطار المؤسسي في مسار التحول الديمقراطي

مادام أن انتقال السلطة يتم في إطار المؤسسات فإن أهمية استخدام التحليل المؤسسي لمعرفة درجة تأثير تباين الأشكال المؤسسية وترتيباتها على مخرجات الانتقال بعينه أو على مخرجات محددة يتطلب تسليط الضوء على كيفية تأثير المؤسسات على مسار التحول الديمقراطي وأثرها في تحديد مآلاته المستقبلية.

1. **المؤسسات كإطار مقيد للتحول الديمقراطي**

تنطلق أدبيات المؤسساتية التاريخية من حقيقة مفادها أن المؤسسات تترك إرثا يجعل تغيير النظام السياسي صعبا لأن مؤسساته صممت وفقا لطريقة التبعية للمسار التي تعمل على تعزيز المؤسسات القائمة وتجعلها مقاومة للتحول، وبالعودة إلى مسلمات نظرية التبعية للمسار فإن إنشاء المؤسسات تميل إلى الاستمرار وفق آليات تعمل على ترسيخ أطرها بطريقة تدرجية وتظهر فعاليتها في المدى البعيد، في هذا الصدد يشير التاريخ السياسي لأي دولة أن الإطار المؤسساتي للدولة مصمم ومصاغ من أجل استمراريته وترسيخه لكن مع إجراء بعض التعديلات المؤسساتية لمعالجة المشاكل المترتبة عن القواعد القائمة والمتجذرة[46]، و بناءا على هذا يتم تحليل المؤسسات بالتاريخ لأنها بمجرد تكوينها في أي فترة تاريخية تستمر في البقاء لفترة طويلة وتؤثر في العملية السياسية وفي المخرجات المرتبطة بها لفترات لاحقة[47]، وعلى ضوء هذا نتجه إلى تعميق البحث للكشف عن أثر المنظومة المؤسسية في مسار التحول الديمقراطي الذي يعرف وتيرة متسارعة في البداية ومتفاوتة وبمجرد بدء عجلتها بالدوران فإن حركتها تكون محكومة تارة بالتقدم وتارة أخرى بالتراجع وغالبا ما تأخذ منحى منعطفا ومتعرجا وقد تكون للأحداث غير المتوقعة أثارا كبيرة على مساره [48].

وفقا لهذا المنظور تتبلور الصيغة النهائية لعملية لتحول الديمقراطي – توقيته ونطاقه– وفقا للمؤسسات القائمة التي تتحكم في هذه العملية وتحيلنا إلى تفحص الافتراض التالي: كلما زادت قوة المؤسسات كلما ضعفت وتيرة هذا التحول، وهنا يجادل المؤسساتيون الجدد بأن "الإرث" المؤسسي والسياسي يعمل على تقييد التغيير

الذي يحدث عادة إلا على الهامش ويتم وفقا لطريقة التبعية المسار التي تجعل المؤسسات تميل إلى تغيير ذاتها فقط بطريقة تدريجية أو تطورية وتستغرق في ذلك مدا زمنيا طويلا، ذلك أن المؤسسات عادة ما لا تتغير بسرعة لأنها تقاوم التغيير وحتى إن تغيرت فإنها تتم وفق طريقة "التبعية المسار" التي تجعل المؤسسات محافظة للاستقرار على المدى الطويل وتعمل على تقيد خيارات الفاعلين في المستقبل وبهذا المعنى تبقى المؤسسات عصية على التغيير، لكن من جهة أخرى لا يمكن إخفاء التغيير الذي يطرأ على المؤسسات الذي يتم بوتيرة تدرجية وبطيئة يجعل التغيير كامنا لا ظاهرا يبرز مع مرور وقت طويل[49].

في هذا الشأن تشير أدبيات التحليل المؤسسي التاريخي إلى عدم إغفال أثر ظاهرة الجمود المؤسسي (Institutional Inertia) الناجمة عن رسوخ الآليات والترتيبات المؤسساتية طيلة عقود من الزمن التي أنتجت موروثا مؤسسيا يصعب التخلص منه بصورة سهلة، حيث اصبح يشكل مسارا تاريخيا تطورت عليه المؤسسات شكلت بذلك أطر وهياكل مانعة من إحداث التحول الديمقراطي في مدة زمنية قصيرة يحتاج إلى أمد طويل لمأسسة الديمقراطية، وهذا ما تؤكده معظم تجارب التحول الديمقراطي التي إستغرقت الكثير من الوقت للوصول إلى مرحلة النضج واكتساب الطابع المؤسسي، وهذا ما نلاحظه في بعض البلدان مثل البرازيل وشيلي والفليبين وبولندا وجنوب إفريقيا وإسبانيا فقد تطلب الأمر سنوات عديدة من ضغط حركات المعارضة لإنهاء الحكم الاستبدادي فيها وقطع مراحل متعددة لم تخل من الانتكاسات في بعض الفترات [50].

على ضوء هذا يمكن تفسير صمود وبقاء العديد من الأنظمة السياسية في العالم الثالث أمام موجات الاحتجاجات الشعبية الثورية انطلاقا من طبيعة المؤسسات القائمة التي شكلت إطارا لانتقال السلطة على مستوى الدولة، مانعة بذلك الخروج عن المسار الذي رسمته لنفسها على مدار عقود من الزمن سالكة بذلك المسار التاريخي المرسوم لها سلفا خاصة في ظل رسوخ النزعة الدولتية التي تجعل مسار التحول الديمقراطي عسيرا، في هذا الصدد أكد بعض الباحثين أمثال "ماري دوغلاس" على أن المؤسسات لديها قوة هيكلية وكما يرى "فيليب كوركوف" أنه حتى لو تم إنتاج المؤسسات وفقا لتفاعلات الفاعلين بداخلها فإنها تحتفظ بأولوية بقائها لأنها في نهاية المطاف توفر "مصفوفات للتفكير والعمل" توجه الفاعلين وليس العكس[51].

إلى جانب هذا تؤدي التفاعلات المعقدة والغامضة داخل هذه المؤسسات والتي غالبا ما تشوبها تجاذبات وصراعات النخب حول السلطة تحول دون إبرام صفقات سياسية تسمح بإنتقال السلطة من فريق إلى آخر، حيث في ظل عدم تفكك آليات التغذية الاسترجاعية(Feedback) التي من خلالها يتفاعل النظام مع بيئته تلعب دور المحافظ على النظام أثناء الفترة المفصلية ما يجعل المؤسسات عصية على التغيير ويؤدي فقط إلى حدوث إصلاحات هامشية من دون إحداث تغييرات عميقة في المؤسسات القائمة، ويفضي ذلك إلى إعادة إنتاج النظام القائم وفي إطارها تعمل قوى الثورة المضادة والدولة العميقة والنخب النافذة في النظام السابق من: كبار المسئولين السابقين وأعضاء الحزب القدامى، ورؤساء التحرير، ورجال الأعمال الأقوياء وعناصر الأمن

والاستخبارات المتضررين الذين يخترقون مؤسسات السلطة والدعاية لتحويل الأمور لصالحهم عبر نشر الدعاية والخوف واستحضار "الفوضى" وعدم الاستقرار تولد الحنين إلى "الأوقات الآمنة" في ظل النظام القديم[52].

في خضم هذا يبرز التأثير القوي للإطار الهيكلي للنظام السياسي في منع تعزيز الديمقراطية والذي يثير تساؤلا حول قدرة الأنظمة على مقاومة للأزمات تبعا لطبيعة النظام القائم، وهنا طرح أنصار المؤسساتية التاريخية فرضية مؤداها أن الأنظمة الرئاسية أقل قابلية للاستمرار من الأنظمة البرلمانية وشبه البرلمانية وأن الأنظمة السابقة شديدة الصلابة لا تقدم أي مخرج ديمقراطي في حالة حدوث أزمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بغض النظر عن شرعيتها الشعبية، وعلى العكس من ذلك يعتبر تبني خيار النظام البرلماني الأكثر قابلية للتطبيق بسبب مرونته إذ يسمح في حالة حدوث أزمة بتغيير الحكومة دون انتظار الانتخابات، تجدر الإشارة هنا أن "خوان لينز" و"ألفريد ستيبان" يعتبران من الباحثين الأوائل الذين عملوا على تطوير هذا النوع من الفرضيات روجوا من خلالها للحجة القائلة بأن النظام الرئاسي يحتمل أن يولد صراعات كبيرة بقدر اعتماد لعبة قاعدتها المعادلة الصفرية (الفائز يأخذ كل شيء) التي تؤدي إلى تهميش المعارضة في هذا الصدد يؤكد "خوان لينز" بأن مخلفات وإرث "النظام الرئاسي" يبقى شكل خطر على مسار التحول[53]، ولعل أن هذا الوضع يتشابه تماما مع ما آلت إليه تجارب الربيع العربي التي انتهت معظمها إلى عكسها أي العودة إلى الوضع السابق وفي بعضها إلى أسوأ مما كانت عليه وبحسب "آصف بيات" أنتجت حقائق متناقضة وبلورة مزيج هجين من التعبئة الثورية والمسارات الإصلاحية[54] بهذا الخصوص يرى رفعت "رستم الضيقة" أن طبيعة التكوين الراهن للمنظومة المؤسسية للعديد من الدول العربية لا يمكن أن تكون كإطار تاريخي مرجعي لأي تحول ديمقراطي اجتماعي يحررها من مأزقها التكويني الراهن فهي لا تملك المقومات التاريخية لإحداث هذا التحول من داخلها وهي في موقعها الاستراتيجي الحالي تبقى أسيرة حلقة مفرغة" سيزيفية" مستمرة من إعادة التأسيس والبناء والترميم تبحث بشكل دائم عن شرعية جماعية يستحيل تحقيقها[55]، وفي ظل هذا الوضع تبقى الأنظمة العربية ضمن دائرة الانظمة الانتقالية التي حددها "توماس كاروثرز" وأحصاها فيها 100 مئة دولة خلال الفترة الممتدة من 1990 وحتى عام 2002 [56].

2. المؤسسات والتسلسل المرحلي للتحول الديمقرطي

يشير مفهوم التحول الديمقرطي أنه يحدث بوتيرة متسلسلة يمكن التنبؤ به إنطلاقا من الخطوات التدريجية التي يسلكها منذ الوهلة الأولى، وهنا تميز أدبيات التحول الديمقراطي بين مرحلتين متمايزتين في عملية التحول الديمقراطي وهما: مرحلة الانتقال من الاستبداد إلى النظام الديمقراطي ومرحلة تعزيز ديمقراطية ومأسستها بشكل كامل[57] ، بناءا على هذا قدم المؤسساتيون الجدد منظورا للتحول الديمقراطي يقوم على مرحلتين هما: مرحلة التحول إلى الديمقراطية تحدث بمجرد تحديد نقطة التحول ثم يتم بعد ذلك الشروع في التصميم المؤسسي (le Design Institutionnel)[58]، وأثناء هذه المرحلة تدخل المجتمعات في انعطافات تاريخية حاسمة "منعطف تاريخي مؤقت" أطلق عليها في أدبيات المؤسساتية التاريخية مفهوم المرحلة المفصلية (Critical Junctures)

يدفعنا إلى تسليط الضوء على التغيرات الجذرية أو الجزئية التي تطرأ على المؤسسات القائمة ويعتمد خلالها الفاعلين استراتيجيات تأسيسية غالبا ما تكون غير محسوسة تحدث تغيرات تدريجية تستغرق مدا زمنيا طويلا لكي تبرز[59]، في هذا الصدد يرى كل من "وليام ستريك" و"كاتلين ثيلين" أن هذه التغيرات التي تعتري المؤسسات خلال هذه الفترة ناتجة عن حدوث تحولات داخلية مهمة يضعف فيها تأثير العوامل الهيكلية – الاقتصادية والثقافية والإيديولوجية والتنظيمية على الفعل السياسي لفترة قصيرة نسبيا مما يؤدي إلى توسيع خيارات الفاعلين السياسيين الأقوياء خلال هذه الفترة القصيرة (فترة الإنتقال) التي تشوبها صراعات وتجاذبات بين المؤسسات القديمة التي تشمل (منظومة القيم والقواعد الرسمية وغير الرسمية وتتضمن آليات تنظيمية والنخب المستفيدة منها) من جهة والمؤسسات الجديدة التي تسعى بعض القوى التي أحدثت التغيير الثوري تكوينها[60]، وهذا ما ذهب إلى تأكيده رواد المؤسساتية التاريخية معتبرين أن الخيارات التي يتم تبنيها في هذه الفترة التي تستوجب عدم تجاهل واستبعاد تأثير المؤسسات السابقة تبقى بصماتها حاضرة لفترة طويلة حتى بعد فترة التغيير تفرض على الفاعلين تعريف خياراتهم الجديدة على ضوء الخيارات القديمة، وهذا ما تعكسه عملية صياغة الدستور خلال هذه الفترة والتي تثير نقاش تبرز فيه معالم وآثار مخلفات الماضي، وهذا ما نلاحظه في تجارب التحول الديمقراطي في إفريقيا مثلا والتي كان لتقاليد الحزب الواحد والنظام الرئاسي وبقايا الأنظمة العسكرية تأثير في ذلك، ففي دولة البنين مثلا تم الاخذ بخيار نظام النصف رئاسي بسبب السياق المؤسسي الذي يعد عاملا مفسرا للخيارات المتخذة للنظام الديمقراطي [61].

وفي هذا السياق تبرز طبيعة وملامح التغيير الذي يعتري المؤسسات الذي هو ليس وليد عوامل خارجية فقط وإنما مرتبط أيضا بحدوث التغيرات الآتية من داخلها تأتي منسجمة مع التجربة المتراكمة للمؤسسات التي تجعل التغيير يحدث بصفة تدريجية يستغرق مدى زمني طويل[62]، في هذا الإطار يرى جيمس ماهوني و كاتلين تيلين أن التغيير المؤسسي يأخذ منحى تدرجيا يحدث وفق نظرية "التبعية المسار" التي تسمح بالكشف عن أسباب حدوث التغيير في المؤسسات انطلاقا من التطورات الداخلية تحصل بصفة تدرجية وجزئية تستغرق مدى زمني طويل لبروزها وانكشافها[63] تتراكم مع مرور الزمن لتبرز في النهاية على شكل تحول مؤسسي كبير.[64]

وبالتالي آثار وتجليات الماضي لها دور كبير في تحديد المتغيرات الكلية لعمليات الانتقال الديمقراطي التي حددها المؤسساتيون الجدد في خصائص النظام الاستبدادي السابق وكيفية انهياره وثقل إرثه المؤسسي ودرجة إعادة إنتاج النخب القديمة ومدى انسجام قيم النخبة الجديدة مع المشاريع السياسية والتي تشكل عوامل ومحددات مؤثرة في فترة الانتقال، وهنا يؤكد كل من "غليرمو أودنيل" و"فيليب شميتر" و"غي هيرمي" و"تيري كارل" على أن الانقسام الذي يحدث داخل النظام الاستبدادي بين المتشددين والمعتدلين، وفي حالة فوز الجناح المعتدل الذي له قناعة بضرورة الانفتاح والتفاوض مع المعارضة لإجراء انتقال ديمقراطي سلس[65]. على ضوء هذا يمكن تحديد الملامح المستقبلية للتحول الديمقراطي انطلاقا من الترتيبات التي يضعها الفاعلون السياسيون

الرئيسيون خلال الفترة الانتقالية التي ترسي قواعد وأدوار ونماذج سلوك جديدة قد تشكل قطيعة مع الماضي وتولد مؤسسات تعمل بدورها على نمذجة وتعزيز النظام الديمقراطي في المستقبل[66].

يتضح مما تقدم أن الحفاظ على المكتسبات الديمقراطية المحققة في فترة الإنتقال وتعزيزها تبقى مهمة صعبة ومعقدة ولذا من الأهمية بمكان وضع قواعد تحدد كيفية اشتغال المؤسسات الديمقراطية الجديدة والقواعد بالإقرار عليها الدستور الذي يعد عنصرا مهما بالنسبة لترسيخ مسار التحول الديمقراطي الذي يواجه مشكلات تظهر لاحقا في مرحلة تعزيز الديمقراطية، في هذا الصدد تشير أدبيات التحول الديمقراطي أنه في ظل بطء وتيرة انتشار الديمقراطية في البلدان الأخرى تستلزم البحث عن صيغة لتعزيز الأنظمة ديمقراطية واستقرارها للحيلولة دون عودة الأنظمة الإستبدادية، لهذا نجد علماء السياسة وغيرهم من الفاعلين في الديمقراطيات الناشئة يركزون بشكل متزايد على استخدام مصطلح "تعزيز الديمقراطية"(Consolidation of Democracy) [67].

تجدر الإشارة أن هذه الفترة تبقى شديدة التأثر بإرث الماضي الذي له تأثيرات كبيرة على مسار التحول الديمقراطي والذي ينظر إليه على أنه ليس عقبة أو شيئا مقيدا ولكن باعتباره "مصدرا" مهما لبناء النظام الجديد يكتشفه الفاعلون الاجتماعيون ويعيدون تنظيمه "يبتكرون شكلا خاصا" يتم من خلاله إعادة هيكلة الأطر المؤسسية القديمة، وكما يرى "ديفيد ستارك" و"لازلو بروست" أن مؤسسات الدولة تشكل الطريقة التي تحدد مصالح الفاعلين وهيكلة علاقاتهم مع الجماعات الأخرى" وينطلق تحليلهما من افتراض مؤداه أن بقايا النظام القديم تمثل موارد مهمة لبناء النظام الجديد في ظل نجاة العديد من عناصر النظام السابق المنهار(الأطر المؤسسية، الأشكال التنظيمية، الشبكات الاجتماعية غير الرسمية، رأس المال الاجتماعي وممارسات الفاعلين) تبقى مؤثرة على مسار الانتقال على المدى الطويل[68].

وبهذا المعنى فإن التسلسل المرحلي للتحول الديمقراطي مرتبط بدرجة التغيير الذي يمس المؤسسات التي تبحث في "مرحلة الانتقال" على بقائها وتعزيز شرعيتها بالتأسيس للديمقراطية (التصميم المؤسسي) فكما يفترض "توماس كاروثرز" (Thomas Carothers) أن التحولات الديمقراطية المندرجة في إطار الموجة الثالثة يتم صياغة خطتها على أساس وجود دول متماسكة وفاعلة، مفترضا أن عملية التحول الديمقراطي تؤدي إلى إعادة تصميم مؤسسات الدولة – مثل إنشاء مؤسسات انتخابية جديدة وإجراء إصلاح برلماني وإصلاح للقضاء – يؤدي إلى إحداث تعديلات مهمة في المؤسسات الفاعلة في الدولة، ومن هذه الزاوية ينظر إلى عملية بناء الدولة على أنها جزء من عملية التحول الديمقراطي ما يعني أن بناء الديمقراطية وبناء الدولة يمثلان مساران متكاملان أو وجهان لعملة واحدة [69].

في هذا السياق يفضل العديد من الباحثين اعتماد النظام البرلماني باعتباره الأكثر ملاءمة لاستدامة الديمقراطية بسبب مرونته حيث تعتبر العديد من الأدبيات أن نظام "البرلمانية الخالصة" شرطا أساسيا لتعزيز الديمقراطية، في هذا الصدد توصل كل من "سكاش" و"ألفريد ستيبان" إلى نتيجة في بحثهم عن العلاقات المتبادلة بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني من جهة وتعزيز الديمقراطية من جهة أخرى، بتحليلهم لسلسلة من

البيانات المتعلقة بقدرة هذين النظامين على البقاء وعدم تعرضهما للانقلابات العسكرية، فقد لاحظوا بين عامي 1976 و1979 أنه باستثناء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بقي 20٪ فقط (5 من 25) من الأنظمة الرئاسية ديمقراطية لمدة 10 سنوات متتالية مقارنة بـ 61٪ (17 من 28) من الأنظمة البرلمانية معدل بقائها أعلى بثلاث مرات للأنظمة البرلمانية ولعل ان هذه الإحصائيات كان قد أكدها "فريد ريجز" من قبل، وكما أظهر باحثون آخرون أنه في المجتمعات التعددية يتبلور نظام يسمح بتمثيل الهويات في المؤسسات المركزية وفي الهيئات الإقليمية اللامركزية معتبرين أن هذا النظام هو الضامن لبقاء الدولة وقيام الديمقراطية (معاملة أمة القوس قزح بالديمقراطية)، وفي هذا الصدد يعد النظام التوافقي المعتمد في بلجيكا وسويسرا الذي يعتبره "أرند ليجفارت" وباحثين آخرين بديل لمبدأ الأغلبية الذي لا يناسب بتاتا المجتمعات المنقسمة والمتعددة[70].

في سياق متصل تبرز أهمية صياغة الدستور واحتوائه على ضمانات دستورية تمنع تكرار تجاوزات النظام السابق بهذا الخصوص تشير معظم تجارب التحول الديمقراطي الناجحة في كل من البرازيل وجنوب إفريقيا وبولندا أن دساتيرها تجنبت فكرة الانتقام من النظام السابق وقدمت دساتير اتسمت بقدر من التسامح مع الماضي، وكمثال على ذلك سياسة العفو والمصالحة التي اتبعها "نيسلون مانديلا" مع رموز نظام الفصل العنصري وترسيخه لفكرة المواطنة، كذلك استعان البولنديين بدستور 1952 الشيوعي–بعد تعديله– في إدارة المرحلة الانتقالية لحين صياغة دستورها النهائي في عام 1997[71]، إلى جانب هذا تلعب العملية التشريعية دورا مهما في مرحلة تعزيز الديمقراطية من خلال تنظيم ممارسة الديمقراطية بشكل صحيح عبر الإقرار بالفصل بين السلطات وإقامة الرقابة والتوازن وبتعزيز التوزيع العادل للسلطة في المجال السياسي، وبمعالجة التحديات والإشكاليات التي تفرضها الأوضاع المختلفة لكل مجتمع حسب الأولويات وترجمة مطالب الشعب إلى ترتيبات مؤسسية وأطر قانونية ودستورية وسياسية تشكل مجتمعة ملامح النظام السياسي الناشئ، في هذا الإطار قدمت أدبيات السياسة المقارنة مصطلح" الهندسة الدستورية" الذي يعني العملية التي يتم بموجبها إيجاد المؤسسات والآليات والهياكل والضمانات الكفيلة بتحقيق الأهداف المنتظرة في مجتمع على النحو الذي يؤدي إلى بناء النظام الديمقراطي(حكم القانون، استقلال القضاء، التعددية السياسية، فصل السلطات، قيام الأحزاب والمجتمع المدني)[72].

وبمعنى آخر تعزيز الديمقراطية بحاجة لهندسة دستورية (constitutional design) تبلور معالم واضحة للتصميم المؤسسي (الرئيس، الحكومة،البرلمان) وبصياغة تشريعات متعلقة بالبنية المؤسسية، في هذا الصدد نجد تجارب دول أوربا الشرقية أقرت في دساتيرها أساليب تفاعل المؤسسات السياسية مع المستويات المركزية أو اللامركزية في الدولة بجانب وضع النظام الانتخابي ووجود نظام حزبي قوي وديمقراطي، ولعل أن هذه الأبعاد والخيارات والقرارات الدستورية الرئيسية تعكس درجة تعزيز الديمقراطية في كل بلد، إلى جانب هذا يلعب التشريع المكمل للقواعد الدستورية عنصرا مهما في عملية تعزيز الديمقراطية أين يتم فيه تحديد ما يلي:

1– التأسيس لسيادة القانون تدريجيا وبإيلاء أهمية خاصة للمحاكم الدستورية ودورها في تحديد القواعد وكيفية التي يتعين بها تنفيذها.

2– توافق إرث النظام السابق مع النظام الديمقراطي الجديد

3– الدور السياسي للسلطة القضائية

4 – وضع ضوابط لمنع تأثير الأحزاب على القضاء[73].

من هنا تبرز أهمية المؤسسات الناشئة بالنسبة لمرحلة تعزيز الديمقراطية التي تتطلب إقامة نظام دستوري وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تتنافس فيها الأحزاب السياسية على ضمان تمثيلها داخل المؤسسات التمثيلية، وهنا تكمن أهمية تعزيز الديمقراطية في تحقيق شرعية واسعة النطاق وعميقة تجعل جميع الفاعلين السياسيين المهمين سواء على مستوى النخبة والجماهير يقتنعون بأن النظام الديمقراطي ومناسب لهم وللمجتمع ككل بإعتماد الإجراءات الديمقراطية في حل الصراعات وتبني آليات توافقية حتى لا يتم الإطاحة بالنظام الديمقراطي الناشئ[74].

يتضح مما سبق أن النظرية المؤسساتية التاريخية تمثل تقليدا فكريا جديدا ويشكل سندا قويا لتفسير شروط تعزيز وترسيخ الديمقراطية اين اعتمد روادها مدخلين للتفسير هما: تأثير الأنماط الجديدة من الترتيبات المؤسسية والمورث المؤسسي للنظام القديم، فالمدخل الأول من التفسير يقوم على فكرة قوة القانون والمؤسسات منطلقين من فرضية أن المؤسسات تحدد السلوك وتحكم العلاقات بين الفاعلين وتجعل الصراعات ممكنة بسبب ترتيب الأدوار وتوفير آليات للتنظيم فكما يوضح "كارل تيري" و"فيليب شميتر" أن الترتيبات التي يعتمدها الفاعلون السياسيون الرئيسيون خلال فترة الانتقال تضع قواعد وأدوار ونماذج سلوكية يمكن أن تحدث قطيعة تامة مع الماضي بنشوء مؤسسات جديدة ستشكل في المستقبل آفاق لتعزيز النظام الديمقراطي، أما المدخل التفسيري الثاني فهو يستند إلى كتابات "أليكسيس دي توكفيل" مع الأخذ في الحسبان مفهوم "التبعية للمسار" رغم تعدد معانيه إلا أنه يجعل المؤسسات تخلق ظروف لإعادة إنتاج نفسها وهذا ما أكده "بول بيرسون" في أعماله حول دولة الرفاه، إلى جانب إسهامات كل من "فيليب شميتر" و"تيري كارل" اللذان أكدا أن الترتيبات المؤسسية المعمول بها قبل عملية الانتقال والحاملة لمعايير والأعراف والتقاليد لها القدرة في الاستمرار والتأثير في عملية الانتقال وتحدد كيفية تطورها لاحقا، ووفقا لهذا الطرح دعا "غي هيرميت" إلى النظر في مستقبل الديمقراطية في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية من زاوية تأثير الإرث المؤسسي الذي تعتمده السلطات الجديدة في الإدارة سوآءا كانت النظم العسكرية السائدة سابقا في دول أمريكا اللاتينية أو"النومنكلاتورا" في أوروبا الشرقية تشكل تحدي أمام تعزيز الديمقراطية.

إضافة إلى هذا تشير الأعمال الأكاديمية المهتمة بتعزيز الديمقراطية في البلدان الإفريقية أن القاسم المشترك بينها هو" الأبوية الجديدة" تقوض فرص تعزيز الديمقراطية، وهنا تكمن أهمية استخدام المداخل التفسيرية السابقة للإحاطة بهذه لمسألة التي يؤكد فيها كل من "ميشال براتون" و"نيكولاس فان دي وال" أن طبيعة التحولات وامكانية إضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية تعتمد على إرث المؤسسات السابقة[75]، التي بشأنها توصل عدد من الباحثين إلى حقيقة مفادها أن خصائص النظام السابق (غير الديمقراطي) لا تحدد فقط طرق

التحول إلى الديمقراطية ولكنها تترك أيضا صعوبات وعراقيل تواجه الحكومة الجديدة في نهجها لتأسيس ديمقراطية فاعلة، وكما يرى بعض الباحثين أنه من السهل تعزيز الديمقراطية ضمن نظام سلطوي ولكن من الصعب خلق ديمقراطية من العدم في بلد ساد فيه نظاما شموليا أو سلطانيا لفترة طويلة[76].

من خلال هذا العرض يبدوا أن المؤسساتية التاريخية تمثل منظورا مفسرا ومدخلا مهما لفهم مجريات وكيفيات حدوث التحول الديمقراطي، حيث يعد نموذج التغير التدريجي للمؤسسات الذي قدمه كل من "جيمس ماهوني" و"كاتلين تيلين" نموذجا ملائما لتحقيق التحول الديمقراطي وهذا ما يتطابق أيضا مع إسهامات الباحثة الأمريكية "مارينا اوتاواي" في معرض تحليلها للحراك الشعبي في الجزائر قائلة : "أنه لابد من الاستفادة من تجربة الانتفاضات العربية عام 2011 ومن المهم أيضا التذكير بأن التحولات البطيئة من المرجح أن تنجح وأن التعجيل بالتغيير يؤدي ببساطة إلى إعادة تعزيز الوضع القائم" [77]، وبهذا المعنى فإن التحول الديمقراطي يحدث وفق صيغة معقدة تمزج بين مستجدات ومقتضيات قيام النظام الديمقراطي الناشئ لكن مع إدراك حجم تأثير الإرث المؤسسي الذي يستدعي تفكيكه بطريقة تدرجية وعدم الاستغناء عن بعض خصائص النظام السابق، وهنا نجد أن طبيعة الدولة ومؤسساتها القائمة تؤثر في مجريات التحول الديمقراطي ولا تبقى على الهامش.

على الرغم من قوة هذا الطرح الا أنه يفتح المجال أمام انتقاد النظرية المؤسساتية التاريخية التي تبدوا أنها تسلم بالحتمية التاريخية تركيزها الكبير على مخلفات الماضي في التأثير على الحاضر ويقلل من أهمية الدور الذي يلعبه الفاعلون السياسيون خلال الفترة الانتقالية الذين يعملون على إرساء ترتيبات مؤسسية جديدة غالبا ما تعمل على اجتثاث وإحداث القطيعة مع مؤسسات النظام السابق ببناء مؤسسات جديدة تشكل آفاقا لتعزيز النظام الجديد في المستقبل، علاوة على هذا تتسم هذه النظرية بميزة الإعلاء من شأن المؤسسات القائمة التي تشكل إطارا لحدوث التحول الديمقراطي مما يعطي انطباع لدى الباحث بأن هذه النظرية تأخذ شكل النظام القائم، علاوة على هذا الأخذ بهذا الإطار النظري يجعلنا غير قادرين على التنبؤ بالأحداث المفاجئة المؤدية إلى إحداث تحول ديمقراطي ما يعني أن التنبؤ بالمآلات المستقبلية التحول الديمقراطي يعد صعبا وغامضا، ومن أهم أوجه القصور التي تعتري النظرية المؤسساتية التاريخية تجاهلها لتأثير القوي للعامل الخارجي والدولي في إحداث التحول الديمقراطي وهنا نجد غالبية رواد المؤسساتية التاريخية لا يعيرون اي أهمية لهذا العامل في تحليلاتهم.

الخاتمة

يتضح مما سبق أن التحول النظري الذي شهده علم التحول الديمقراطي منذ أواخر التسعينيات بمنظور "توماس كون" يعد نموذجا معرفيا جديدا، وهنا يمثل "براديغم المؤسسات" جوهر التحول النظري في علم التحول الديمقراطي الذي كان فيما سبق ينظر إليه من زاوية الموجات الديمقراطية، دون الاهتمام بتأثير عامل الدولة ومؤسساتها في عملية التحول، وهنا تكمن قدرة المنظور المؤسسي الجديد في تقديم تفسيرات قوية تفتح آفاقا واسعة أمام الباحثين في مجال التحول الديمقراطي وببلورة برامج بحثية جديدة، وعلى ضوء هذا يمكن تقديم بعض الاستنتاجات والتوصيات التي قد تكون مفيدة ومهمة للدارسين المهتمين بالتحول الديمقراطي:

1- على الباحث في مجال التحول الديمقراطي إدراك النقاشات الفكرية ومواكبة التحولات النظرية الحاصلة مما يمكنه من الإحاطة بهذه الظاهرة المعقدة التي لا تزال تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود الأكاديمية لتقديم تفسيرات ظاهرة الاستعصاء وعسر التحول الديمقراطي في بيئتنا العربية.

2- توظيف المنظور المؤسسي الجديد للتحول الديمقراطي يسمح بالكشف عن الكثير من الجوانب المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي.

3- تشير العديد من تجارب التحول الديمقراطي إلى أهمية وجود إطار مؤسسي مهيكل خلال مرحلة التحول لمنع حدوث الفوضى واندلاع حرب أهلية.

4- تحقيق التحول الديمقراطي مرهون بوجود تسويات وإبرام صفقات سياسية توافقية بين مختلف قوى النظام القديم والنظام الجديد ووفق قواعد وترتيبات مؤسسية ضامنة لتعزيز لديمقراطية.

5- لا يمكن بناء الديمقراطية من العدم فهي تحتاج إلى تجربة تاريخية لترسيخها (النموذج التدرجي للتحول).

الهوامش

[1] ميتيكس هدى وآخرون، اتجاهات حديثة في علم السياسة، المجلس الاعلى للجامعات، القاهرة، 1999، ص133

[2] حسنين، إبراهيم الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، أنظر الموقع الإلكتروني:

https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html ، تاريخ التصفح يوم 11-2022-02

3 Carothers, Thomas. "The End of the Transition Paradigm." Journal of Democracy 13:1. The Johns Hopkins University Press and the National Endowment for Democracy (2002). P07.

[4] علي مصباح محمد الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد والبحوث العلمية، جامعة الزاوية (ليبيا) ، المجلد الأول، العدد الثاني، أكتوبر 2015 ، ص 48

[5] ميتيكس هدى وآخرون، نفس المرجع السابق، ص139 .

[6] القصيبي عبد الغفار رشاد ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي ،ط 2،جامعة القاهرة ،2006 ص،37.

[7] فكري مروة وآخرون ،أطوار التاريخ الانتقالي :مآل الثورات العربيّة،(الربيع العربي من منظور مقارن : دراسة في نمط التحول وأثره في الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية) ،ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة /بيروت2015 ، ص 447

[8] ثابت أحمد وآخرون، الإصلاح السياسي في العالم الثالث، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة 1999، ص265.

[9] لورانس وايتهيد، التحول الديمقراطي النظرية والتجربة، ترجمة مي سمير عبده، جامعة القاهرة، 2014، ص 10

[10] Raluca grosecu .Une analyse critique de la transitologie Valeurs heuristiques, limites d'interprétation et difficultés méthodologiques. Romanian Political Science Review . vol. 12 . no. 3. 2012, 12(3), p488. https://nbn-resolving.org/urn:nbn:de:0168-ssoar-446149.

[11] حسنين توفيق إبراهيم، المرجع نفسه.

[12] بلحاج صالح ، تحليل السياسات العامة (نظريات ومقاربات ومناهج)، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر،2017،ص 61

[13] Campbell, J. L. (2007, August). Oxford University Press. Consulté le decembre 25, 2021, sur The Oxford Handbook of Comparative Institutional Analysis: . "Institutional Reproduction And Change". (Copenhagen : College and International Center for Business and Politics .(August 2007) p 19.available on : http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.465.1572&rep=rep1&type=pdf

[14] Geoffrey M. Hodgson What Are Institutions?. Journal of economic issues . The Business School, University of Hertfordshire Vol. XL No. 1 March 2006. P11

[15]Mamoudou Gazibo.Le néo-institutionnalisme dans l'analyse comparée des processus de démocratisation. Dans l'analyse comparée des processus de démocratisation. Politique et Sociétés. Volume 21, numéro 3, 2002. P143.

[16] الشرقاوي باكينام، قوة الدولة وبرامج التكييف الهيكلي، (رسالة دكتوراه) ،كلية العلوم الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. 2000. ص 02

[17] Mamoudou Gazibo op cit Pp 158-159

[18] Raluca grosecu.op cit.p 494.

[19] مروة فكري ، المرجع نفسه ، ص ص 444–445.

[20] أبراهام لوينثال، التحول من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي(الدروس المستقاة من القادة السياسيين لبناء المستقبل)، ص 264، للمزيد أنظر على الرابط: https://www.idea.int/sites/default/files/democratic-transitions-AR-chapter-11_0.pdf ، تاريخ التصفح يوم 15–02–2022

[21]عبد الوهاب الأفندي وآخرون، أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربيّة ،(تأملات في مآلات الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي) ط 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة /بيروت، 2015، ص176.

[22]Edward D. Mansfield and Jack Snyder. Democratic Transitions, Institutional Strength, and War. International Organization 56, 2, Foundation and the Massachusetts Institute of Technology Spring 2002, p302.

[23] رفعت رستم الضيقة، أطوار التاريخ الانتقالي :مآل الثورات العربيّة(الدولة الوطنية العربية حالة إنتقالية مستمرة) ، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة /بيروت،2015، ص228.

[24] Raluca grosecu.op cit. p500.

[25] الفيل خالد عثمان. سياسات التحرير الاقتصادي وأثره في العلاقات المدنية العسكرية : حالات عربية مختارة. سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 44. مايو2020، ص42.

[26] James Mahoney . op cit pp 508-509

[27] Raluca grosecu.op cit .op cit.p500

[28] James Mahoney..op cit. p136.

[29]James Mahoney. "Path-Dependent Explanations of Regime Change: Central America in Comparative Perspective".studies in comparative international Development .Vol.36.No.1 (spring 2001) p 111-112.

[30] عزمي بشارة،" الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في 2020/07/17:، شوهد في 2021/05/05، في: https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/Problems-of-Democratization-

[31] صالح بلحاج أ ،السياسات العامة الديناميكيات والمعارف الأساسية ، درا بن مرابط ، الجزائر، 2015 ، ص 79.

[32] حسن الحاج علي أحمد وآخرون، أطوار التاريخ الانتقالي :مآل الثورات العربيّة،(مراحل انتقال الثورات العربية مدخل مؤسسي للتفسير)، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة /بيروت، 2015 ص ص65– 87.

[33] بلحاج صالح ب، المرجع نفسه، ص 66

[34] حسن الحاج علي أحمد وآخرون، المرجع نفسه ص 70.

[35] رياض الصيداوي، نهاية زمن بوتفليقة (صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر)، جنيف: المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية، 2019، ص 26.

[36] Jesús de Andrés Charles and Rubén Ruiz Ramas (eds). " Tilly's Concept of Revolution and the "Color Revolutions " .october 2016. .p04. available on: https://www.researchgate.net/publication/31566837 .accessed on: 03-05/2021

[37] شرين محمد فهمي، الابعاد النظرية والسياقات التطبيقية لمفهوم الفرصة الثورية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد04، بيروت، 2021، ص116.

[38]Campbell John L.. Op cit. p13

[39] Tulia G. Falleti, and Adam Sheingate. Comparative Politics: Introduction .The Oxford Handbook of Historical .Institutionalism. : May 2016.p03. available on: https://www.oxfordhandbooks.com/view/10.1093/oxfordhb/9780199662814.001.0001/oxfordhb-9780199662814-part-3?print=pdf. accessed on: 23-02-/2022

[40] Campbell John L.. Op cit. p19

[41] بلحاج صالحج، مسألة التغير السياسات العامة. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، جامعة الجزائر3، ديسمبر2014، ص77

[42] صالح بلحاجأ، المرجع نفسه، ص 251 .

[43] Bruno Palier. Yves mene. Introduction générale. L'explication du changement dans l'analyse des politiques publiques : identification, causes et mécanismes . Paris: L'Harmattan, coll. Logiques politiquesb. 2010..p43

[44] بلحاج صالح أ، المرجع نفسه، ص ص 251–252 .

[45] Campbell, J. L . op cit .p 14

[46] Bourich, Riadh . "La construction du cadre institutionnel face au processus de démocratisation et de développement". Dialogue Méditerranée. Universite de sidi bel abbas, Volume 2 , n 01 , (2018, mars). p72

[47] حسن الحاج علي أحمد وآخرون، المرجع نفسه، ص71.

[48] أبراهام لوينثال، المرجع نفسه ، ص262.

[49] John L. Campbell.op cit p19

[50] أبراهام لوينثال، المرجع نفسه، ص 264 .

[51] Mamadou gazibo.op cit. p150-151.

[52] Asef Bayat. "Revolution In Bad Times". New Left Review. vol80 (March- April 2013. P51

[53] Mamadou gazibo .op cit. p155

[54] Asef Bayat, Revolution without Revolutionaries: Making Sense of the Arab Spring .(Stanford, Calif: Stanford University Press, 2017. P27

[55] رفعت رستم الضيقة وآخرون، المرجع نفسه، ص ص 222–223.

[56] Carothers, Thomas.op cit.p07

[57] Edward D. Mansfield and Jack Snyder. Op cit. p304

[58] Mamoudou Gazibo .op cit. p144

[59] صالح بلحاج ،المرجع نفسه، ص250

[60] حسن الحاج علي أحمد وآخرون، المرجع نفسه ،ص ص 68–70.

[61] Mamadou gazibo .op cit. p149.

[62] Bruno Palier b.op.cit.pp 40-41

[63] James Mahoney and Kathleen Thelen .A Theory of Gradual Institutional Change : Ambiguity, Agency, and Power. Cambridge University Press.2010. p03.

[64] James Mahoney and Kathleen Thelen Explaining Institutional Change: Ambiguity, Agency, and Power. Cambridge University Press. 2010.p11

[65] Mamadou gazibo .op cit. p147.

[66] Raluca grosecu.op cit .op cit.pp489-499

[67] Sc Nuredin lutfiu.Sc Agon halbaku .Valbona fishheku halabaku .consolidating democracy in kosvovo : the effective functioning of basic institutions .prizren sicial science journal.vol 05. Issue 02. May august 2021.p94

[68] Raluca grosecu.op cit .op cit.p-500

[69] Carothers, Thomas.op cit.p08.

[70] Mamadou gazibo.op cit. p150-151.

[71] ممدوح مبروك، صياغة الدساتير والتحول الديمقراطي (تجارب دولية مقارنة)، مجلة الديمقراطية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد68، 2017، ص156

[72] ماضي عبد الفتاح ، هل يمكن أن تجهض الدساتير الثورات الديمقراطية قراءة في التجربة الدستورية المصرية بعد ثورة يناير، المجلة المغربية للسياسات العمومية ،اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالمغرب، 2014، ص48.

[73] Morlino Leonardo. Architectures constitutionnelles et politiques démocratiques en Europe de l'Est. In: Revue française de science politique, 50e année, n°4-5, 2000. P P682-685

[74] Sc Nuredin lutfiu.Sc Agon halbaku .Valbona fishheku. Op cit. p94

[75] Mamadou gazibo.op cit. p152-153.

[76] RALUCA GROSESCU. Op cit p 495.
[77] Marina Ottaway . "Algeria after Bouteflika: Who are the winners and losers? " . 20 /03/ 2019 .Accessed on 02/05/2021 .available on: : https://www.middleeasteye.net/opinion/algeria-after-bouteflika-who-are-winners-and-losers